

أعلنت انضمام الشركة الوطنية على هامش « جلفود »

« كيزاد » تستقطب استثمارات بقيمة ملياري درهم

في قطاع المواد الغذائية

استقطبت مدينة خليفة الصناعية بابوظبي «كيزاد»، استثمارات جديدة في قطاع الأغذية بقيمة تتجاوز ملياري درهم، بحسب المهندس خالد سالمين، الرئيس التنفيذي للمدينة.

وأعلن سالمين، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الشركة أمس، انضمام الشركة الوطنية للمواد الغذائية للمدينة، التي تعد أكبر استثمار وطني في مجال المواد الغذائية بالمدينة. وقال إن مدينة خليفة الصناعية بابوظبي «كيزاد» نجحت مؤخرا في ضم شركة «ساديا» البرازيلية، ومن المتوقع افتتاح مقرها في المدينة بحضور رئيسة البرازيل خلال العام الحالي.

وأوضح أن نسبة الإشغال في المجمع المخصص للصناعات الغذائية ضمن «كيزاد»، تتجاوز 50 في المئة، فيما تصل نسبة الإشغال بشكل عام في «كيزاد إيه»، الممتدة على مساحة 51 كيلومترا، إلى أكثر من 30 في المئة. وأوضح سالمين أن عدد الشركات العاملة في «كيزاد» يبلغ حاليا 50 شركة بحجم استثمار يتراوح بين 40 و44 مليار درهم. وأكد أن المدينة تركز على استقطاب الصناعات التي تقدم قيمة مضافة لاقتصاد أبوظبي وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية بالإمارة، مشيرا إلى أن «كيزاد» توفر، بالتعاون مع ميناء خليفة، منصة صناعية ولوجستية متكاملة للشركات والمصانع من أجل دعم انتشارها إقليميا وعالميا.

وأضاف: «شهد العام الماضي أداء متميز لـ «كيزاد» على مختلف المستويات، ونتوقع تحقيق نمو أكبر خلال العام الجاري». وأشار إلى أن هذه الإنجازات تأتي في ضوء الأداء القوي الذي يحققه اقتصاد أبوظبي بشكل عام واقتصاد الإمارات بشكل خاص، مضيفا أن الفوز باستضافة «كيسو 2020»، يعطي زخما كبيرا لختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع التجارة والخدمات اللوجستية، ما يفتح آفاقا استثمارية واسعة خلال الفترة القادمة. ولفت الرئيس التنفيذي لمدينة «كيزاد» إلى أن الإمارات تتمتع ببينة تحتية ولوجستية متكاملة في ظل وجود ميناء خليفة ومدينة «كيزاد» في أبوظبي والتركيز على القطاع الصناعي، بالتوازي مع تواجد ميناء جبل علي و«جافزا» في دبي التي تركز على تجارة التصدير وإعادة التصدير. وعلى هامش معرض الخليج للأغذية المنعقد في مركز دبي التجاري العالمي، استقبل الرئيس

الصين تسجل أعلى استثمارات في آسيا بـ 358 مليار دولار خلال 2013

أفاد تقرير إخباري بأن الصين سجلت أعلى حجم للاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادي بقيمة بلغت 358 مليار دولار أمريكي العام الماضي، بفضل مبيعات الأراضي للتطوير العقاري في المدن الصينية على المستوى الثاني. وذكرت وكالة «شينخوا»، أن أحدث مسح صادر عن شركة كوشمان ووكيفلد وهي أكبر الشركات الخاصة المتخصصة في مجال استشارات العقارات في العالم كشف أنه تم استثمار 487 مليار دولار في قطاع العقارات في منطقة آسيا والمحيط الهادي العام الماضي، بزيادة حوالي 13 في المئة على أساس سنوي.

وأضافت أن من بين الدول التي شملها المسح، ظلت الصين أحد الوجهات الساخنة للاستثمارات، مع تجاوز حجم الاستثمار فيها 358 مليار دولار.

وعلى الرغم من تراجع وتيرة نمو الاقتصاد الصيني عن مستوياته القياسية مؤخرا، فلم يؤثر ذلك على معتويات المستثمرين، وأفقا سيجريد زبالسيستا، مدير مركز البحوث لفرع آسيا والمحيط الهادي بالشركة.

وقال إن قصة النمو الصيني مستمرة بفضل عملية التحضر والارتفاع المرتفع وتنامي الطبقة المتوسطة وازدهار الوضع الاجتماعي المترتب على التخفيف من صرامة سياسة الطفل الواحد في الصين.

أكدت شركة نخيل العقارية،

أمس، إصدار أمر بتسديد 2.35 مليارات درهم من الديون المصرفية، قبل أكثر من ستة ونصف عن مواعدها الأصلي، بحسب علي راشد لوتاه رئيس مجلس إدارة الشركة.

ويعكس تسديد الشركة جزءاً من إجمالي الدين الكلي، البالغ 6.8 مليار درهم، قبل موعد السداد في سبتمبر 2015، الأداء المالي القوي للشركة بعد عمليات الهيكلة وقوة السوق العقارية المحلية والظروف الاقتصادية المواتية في الإمارات وزيادة ثقة المستثمرين في الإمارة والشركة.

وقال لوتاه: «مستثمرون في الأداء المميز والوفاء بالتزاماتنا التي حددناها في خطة العمل التي أعقبت عملية الهيكلة. ويعتبر السداد المبكر بمثابة العلامة الفارقة في تاريخ الشركة والدليل القاطع على الأداء المالي القوي منذ الفراغ من عملية الهيكلة في أغسطس 2011. واستطعنا التسديد قبل الموعد، بفضل تسليم آلاف الوحدات للعلاء، وخفض



جانب من ميناء خليفة

في تنوع اقتصاد أبوظبي. وحرصها على سلامة واستدامة الإمدادات الغذائية، التي تمثل أولوية قصوى بالنسبة للمنطقة، وجانباً هاماً من جوانب رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030».

وأوضح أهمية الدعم الذي يتلقاه مدينة خليفة الصناعية للقيام بدورها، قائلاً: «تهدف «كيزاد» من خلال ما تقوم به من أعمال وخطط استراتيجية، إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية الإمارة، ولا يخفى أن ما تلقاه من دعم كريم من المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي وهيئة مياه وكهرياء أبوظبي، ويعزز هذا الدعم من فبرتنا على استقطاب الاستثمارات

الصناعية المحلية والإقليمية والدولية لمدينة صناعية تقوم على بنية تحتية متقدمة وخدمات متميزة».

وقال فادي أنطونيوس الرئيس التنفيذي للشركة

« نخيل » تسدد 2.4 مليار درهم للبنوك قبل الموعد بـ 18 شهراً



نخيل، تسديد ثقة المستثمرين والبنوك بعد إعادة الهيكلة

التكاليف والدعم المتواصل من قبل حكومة دبي والمستثمرين والشركاء التجاريين».

وانجزت «نخيل» منذ إعادة هيكلتها في 2011 العديد من المهام، حيث عاودت البدء في العمل في كافة مشاريعها العشرة القريبة الأجل، ما أسهم في إعاش سوق العقارات المحلية والاقتصاد، من خلال توفير فرص العمل للمقاولين المحليين لمعاودة نشاط البناء في مدينة دبي.

الوطنية للمواد الغذائية: «يشكل الاتفاق خطوة رئيسية نحو تنمية خطوط إنتاج المواد الغذائية والعصائر والمنتجات التجارية الأخرى، حيث نتوقع أن يزيد استخدام ميناء خليفة للوصول إلى أسواق إقليمية جديدة بسرعة من كفاءة شبكة التوزيع لدينا، ويعزز بشكل كبير مرحلة التوسع التي نطمح إلى تحقيقها».

وأضاف: «من جهة أخرى، يحقق موقعنا الجديد في «كيزاد» هدفاً استراتيجياً آخر، إذ يتيح لنا إيصال خدماتنا لجميع إمارات الدولة بسهولة. وبالإضافة لما توفره البنية التحتية المتقدمة في «كيزاد»، سيضيف استخدامنا لشبكة الاتحاد للطائرات بعداً جديداً في التحكم في الكلفة التشغيلية والتوزيع، ما يتعكس إيجابيا على أعمال الشركة على المدى الطويل».

وتعد هذه المشاركة الأولى لمدينة خليفة الصناعية أبوظبي «كيزاد» بمعرض الخليج للأغذية هذا العام، حيث قررت استهلال مشاركتها في المعرض بهذا الاتفاق الهام.

وبحسب تقديرات «كيزاد»، من المتوقع أن تبدأ

الشركة الوطنية للمواد الغذائية الأعمال الإنشائية

في الموقع الجديد في الربع الأول من العام المقبل

2015، بينما نتوقع أن تبدأ الشركة إنتاجها بحلول

منتصف عام 2017.

وأوضح سالمين أن المعرض يمثل فرصة

لنسويق الفرص المتاحة في المدينة والمزايا التي

تقدمها للمستثمرين والشركات، مع وجود أكثر

من 4200 شركة عارضة من 152 دولة تتنوع

ما بين محلية ودولية، كما يمثل المعرض فرصة

لعرض المجمعات التكاملية بالمدينة، ومنها مجمع

الصناعات الغذائية، ومجمع التعبئة والتغليف،

ومجمع الخدمات اللوجستية، والتجمعات التكاملية

متعددة الاستخدام. وتعتزم مدينة خليفة الصناعية

الاستفادة من توجهات النمو المتوقعة في قطاع

الصناعات الغذائية بدول مجلس التعاون الخليجي

خلال السنوات القليلة المقبلة.

وصنفت «كيزاد» على أنها الأسرع نمواً في منطقة

الشرق الأوسط، قياساً على التجمعات الصناعية

المحددة، وأعلنت المدينة في وقت سابق من العام

الماضي، انضمام الشركة البرازيلية للأغذية، حيث

تعد أكبر شركة مصنعة للمواد الغذائية في أميركا

الجنوبية، ضمن قائمة عملائها في مجمع الصناعات

الغذائية.

جديدة تهدف لإنعاش نشاط

الشركة في التطوير العقاري.

وتملك الشركة حالياً نحو 4 آلاف

وحدة تقدر قيمتها بنحو 13

مليار درهم في مرحلة التطوير،

ومن المنتظر تسليم أول دفعة

منها خلال العام الحالي. وعملت

الشركة على توسيع دائرة نشاط

تجارة التجزئة بعدد من المشاريع

الجديدة تحت الإنشاء، تساهم فور

الإنتهاء منها في زيادة المساحة

المستأجرة بأكثر من الضعف من

2.5 مليون إلى نحو 6 ملايين قدم

مربعة، في وقت تعمل فيه الشركة

على تنوع قطاعات الضيافة

والترفيه، حيث تتضمن الخطة

الراهنة تطوير تسعة فنادق خلال

الفترة من ثلاث إلى خمس سنوات

المقبلة مع توقع افتتاح أول فندق

منها هذا العام. وأوضح لوتاه أن

الشركة ماضية في طريقها نحو

ترسيخ دورها الريادي في قطاع

العقارات على الصعيدين المحلي

والإقليمي، وإنها ماضية في

الالتزام بخطتها العملية لكسب

ثقة المستثمرين والعملاء. وتشكل

عملية التسديد المبكر لجزء كبير من

وأضاف لوتاه أنه تم تسليم 8

آلاف وحدة للعملاء في مختلف

مشروعات الشركة، كما تم دفع

نحو 13 مليار درهم للمقاولين

والموردين، بجانب دفع فوائد

قدرها مليار درهم للبنوك. وتسديد

أرباح قدرها مليار درهم أيضاً

لحاملي صكوك.

وتمكنت الشركة من إخبار نحو

23 مليار درهم بالتفوق في الأداء

في خطة الأعمال التي تلت عملية

إعادة الهيكلة، مع طرحها مشاريع

قطر تنفذ مشاريعاً بـ 25 مليار دولار في قطاع البنية التحتية



أحد مشاريع قطر

كشف تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية أن القطاع العقاري القطري سيحافظ على مستويات إيجابية هذا العام 2014 الحالي، بالنظر إلى عوامل عديدة تتمثل باتجاه الحكومة القطرية إلى تنشيط الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الكبرى المطروحة في خطط التنمية، وطرح عروض لمشاريع في البنية التحتية والطرق والمواصلات والمدن السكنية والصناعية، إضافة إلى استقرار أسعار النفط في حدود مقبولة.

ولفت التقرير إلى أن الحكومة القطرية تعمل على تنشيط النمو الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الإنتاجية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي، وتحقيق نمو اقتصادي يتجاوز 5 في المئة، فضلاً عن تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، لافتاً إلى أن هذا التوجه المدرج في الخطط التنموية الحكومية وتوجهات القطاع الخاص، سيعزز مستويات السيولة المحلية في القطاع العقاري وتنمية القطاعات المرتبطة بها، سواء منها الإنتاجية أو الخدمية.

البحرين تجتذب استثمارات أجنبية بـ 114 مليون دولار

أعلن مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، أن 35 شركة دولية قامت بإنشاء مقر لها في المملكة في 2013، مرجعاً ذلك للأنشطة المباشرة التي قام بها مجلس التنمية الاقتصادية، تماشياً مع دوره والجهود الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال في البحرين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفق بيان لمجلس التنمية الاقتصادية، كشف عن اجتذاب استثمارات أجنبية بقيمة 114 مليون دولار أمريكي في عام 2013، من كل من أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا، بزيادة نسبتها 12 في المئة على مستوى الاستثمار المضمون في العام 2012.

وسيؤدي هذا إلى تعزيز المساعدة في خلق أكثر من 800 فرصة عمل في البحرين على مدار ثلاثة أعوام عبر مجموعة من القطاعات، بما في ذلك الخدمات المالية والمهنية، والخدمات اللوجستية والتصنيع والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقالت مدير إدارة تطوير الأعمال بيجلس التنمية الاقتصادية فيفيان جمال «إن عدداً كبيراً من الشركات العالمية اختارت البحرين لتكون مقراً لأعمالها في المنطقة، حيث يمكنهم الاستفادة من قيمة الضرائب التنافسية، وأسس التنظيم والقوانين الشفافة، والقوى العاملة ذات الكفاءة العالية في المنطقة، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى السوق الخليجية السريعة النمو التي تصل قيمتها إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي.

إيران تعرض عقوداً جديدة لمشاريع النفط لجذب المستثمرين

«ريوترز» - قالت وسائل إعلام إيرانية إن إيران عرضت نموذجاً جديداً لعقود تطوير حقول النفط في مسعى لجذب شركات الطاقة الأجنبية.

ويسمح أحد التغييرات في عقد البترول المتكامل الجديد للمقاولين الأجانب بالعمل في الحقول لفترة أطول بدلا من تسليمها في مرحلة مبكرة إلى الشركات الإيرانية.

وبموجب نظام «إعادة الشراء» المعمول به حاليا كان المقاولون يباشرون أعمال التطوير الأولية ثم يحصلون على مستحقاتهم نقطا وهو ما لم يكن مرضيا للمستثمرين الأجانب قبل أن تدفعهم العقوبات الغربية إلى النزوح.

وقال مهدي حسيني مدير اللجنة المسؤولة عن تعديل نظام العقود لمنتدى في طهران يوم الأحد إن ذلك النهج كان أحاديا أكثر من اللازم ويصعب في مصلحة إيران فحسب.

وسيحصل المستثمرون على شروط أفضل للمشاريع عالية المخاطر كما يحدث في العراق الذي اقتبس المسؤولون الإيرانيون من عقود.

ونقل موقع وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت عن حسيني قوله «في العقود الجديدة تجري ترسية المراحل المختلفة لصناعة النفط «التنقيب والتطوير والإنتاج» بشكل متكامل.»

وقال «يجب أن نحاول إقناع الشركات الأجنبية بدخول المجالات عالية المخاطر من صناعة النفط» مضيفا أنه ينبغي ألا تتحمل الحكومة التكاليف الباهظة لأعمال التنقيب عن النفط والغاز لكن تعمل على أن تحقق العقود مردودا مجزيا لمن يتحملون ذلك.

ومازال بعض شركات النفط الرئيسية ينتظر مدفوعات بملايين الدولارات عن مشاريع تمت منذ عشرات السنين.

وصصبت العقوبات الغربية المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي استخراج النفط ونالت من إنتاج إيران في العامين الأخيرين.

وخفف اتفاق مرحلي بين القوى الغربية وطهران بعض القيود التجارية لكن منع الشركات الأمريكية والأوروبية من القيام باستثمارات طويلة الأمد في طهران مازال قائما.